

**ظهير شريف رقم 1.62.145
بالمصادقة على انخراط المغرب في الشركة المالية الدولية**

الحمد لله وحده

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أنه :
بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.020 الصادر في فاتح رجب
الموافق 22 يناير 1958 بالمصادقة على قبول الاتفاقيات المتعلقة
بأحداث صندوق نقدي دولي وبنك دولي ل إعادة البناء والتنمية
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

الفصل الأول

يصادق جنابنا الشريف على العقد الذي وقع عليه وزيرنا في
الاقتصاد الوطني والمالية والذي قررت حكومة المملكة المغربية
الانخراط بموجبه في الشركة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي
ل إعادة البناء والتنمية المحدثة في 20 يوليو 1956

الفصل الثاني

يؤذن لوزير الاقتصاد الوطني والمالية بأن يدفع للشركة المالية
الدولية ما يلي :

I - مبلغ الاكتتاب الأولى للمغرب طبقاً للفصل الثاني الفرع 3
من الانظمة الأساسية للشركة

2 - مبلغ الاكتتابات الإضافية التي يمكن أن تطالب بها الشركة
اختيارياً طبقاً للفصل الثاني الفرع 2 من الانظمة الأساسية للشركة

3 - عند الاقتضاء ، المبالغ اواجب أداؤها للشركة اما على اثر
انسحاب بعد استقالة أو توقيف طبقاً للفصل الخامس الفرع 4 من
الأنظمة الأساسية ، وأاما من جراء توقيف العمليات طبقاً للفصل
الخامس الفرع 5 من الانظمة الأساسية

الفصل الثالث

تدفع إلى الخزينة أجمالي المبالغ التي تؤديها الشركة إلى المغرب طبقاً
للفصل الخامس الفرعين 4 و 5 من أنظمتها الأساسية

الفصل الرابع

تستفيد الجمعية من النظام الأساسي القانوني والحسابات
والامتيازات المبينة في الفصل السادس من أنظمتها الأساسية

الفصل الخامس

يؤهل وزير الاقتصاد الوطني والمالية لاتخاذ سائر التدابير
الآخرى المضورية لتطبيق ظهيرنا الشريف هذا والسلام

وحرر بالرباط في 16 صفر 1382 موافق 19 يوليو 1962

**ظهير شريف رقم 1.62.043 بتحديد مقارن الأداء المستخلصة عن
الاستهلاك الداخلي المطبق على المنتوجات النفطية**

الحمد لله وحده

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أنه :
بمقتضى الظهائر الشريفة الصادرة في 22 جمادى الثانية 1344 الموافق
6 يناير 1926 باحداث أداءات جديدة عن الاستهلاك الداخلي ولا سيما
الأداء المستخلصة عن إصانع النفط وفي 22 محرم 1349 الموافق

I - تصميم تجزئي وسجل تجزئي تبين فيما العقارات مع مميزات
مساحها .

2 - دفتر لاحصاء المساحات تجمع فيه العقارات بحسب المالكين
وان هذه الوثائق موضوعة عن كل جماعة تودع بمكتب المسح
التابع للدائرة .

الجزء الثالث

المحافظة على سجل احصاء المساحات

الفصل 9

يجب أن تتضمن وثائق احصاء المساحات كل تغيير في المحتويات
المادية للعقارات الواقعة في منطقة محصنة المساحة أو في نوع
الزراعة المستعمل بها وجميع الرسوم المبرمة بين الأحياء وجميع
الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكم به والتي يكون الغرض منها
تكوين حق عيني يشمل عقاراً محصنة المساحة أو نقله أو التصرییح
به أو تعديله أو ابطاله وكذا جميع عقود كراء العقارات المحصنة
المساحة التي تزيد مدتها على ثلاث سنوات .

كما يجب أن تتضمن هذه الوثائق الآيلولة الوراثية كلما كان
مجموع التركة يشمل عقاراً محصنة المساحة .

الفصل 10

يعين على المؤذن والعدول وكتاب الضبط بجميع المحاكم أن
يوجهوا إلى مكتب مسح الأراضي المختص نسخة موجزة من الرسوم
والأحكام المشار إليها في الفصل 9 .

يجري على قابضي التسجيل نفس الوجوب فيما يخص العقود
العرفية ، المعتبر عنها بخط اليد .

الفصل II

يؤهل اعوان مصلحة مسح الأراضي لأن يتبعوا - فيما يرجع
لمسك الوثائق المعهود إليهم بها - جميع أنواع التغييرات التي لا
تمس الوضعية القانونية للعقارات .

الجزء الرابع

متضييات مختلفة

الفصل 12

يمكن لكل شخص أن يتسلم نسخة موجزة من دفتر احصاء
المساحات ومن التصميم التجزئي أو يطلع على هاتين الوثقتين مقابل
دفع واجب عن النسخة أو البحث بعدد مقداره بموجب مرسوم يتخذ
باقتراب وزير الفلاحة بعد استشارة وزير المالية .
وتعفى الأدارات والمكاتب والمؤسسات العمومية من أداء هذه
الواجبات .

الفصل 13

تطبق متضييات ظهيرنا الشريف هنا بمجرد نشره في الجريدة
الرسمية على مناطق تدخل المكتب الوطني للرى حسبما وقع
تحديدها في المراسيم المؤرخة في 22 يناير 1961 .
ويتمدّد مفعول هذه المتضييات بموجب مرسوم الى أجزاء أخرى من
ملكتنا والسلام .

وحرر بالرباط في 16 صفر 1382 موافق 19 يوليو 1962

376 الموافق 23 يناير 1957 ورقم 167.59.I الصادر في 8 ذي الحجة
377 الموافق 25 يونيو 1959

وباقتراح وزير الاقتصاد الوطني والمالية ، بعد موافقة وزير
التجارة والصناعة العصرية والتقليدية والمناجم والبحرية التجارية
أصدرنا أمرنا اشريف بما ياتي :

الفصل الاول

ان مقدار الاداءات المستخلصة عن الاستهلاك الداخلي المطبقة على المنتجات النفطية وعلى بعض المواد القائمة مقامها والمحددة طبقاً لبيانات جدول الفصل الاول من الظهير الشريف المؤرخ في 22 ذي الحجة 1375هـ موافق 31 يوليو 1956 المشار اليه أعلاه تغير كما ياتى :

20 يونيو 1930 باحداث اداءات جديدة عن الاستهلاك الداخلي ولا سيما
الاداءات المطبقة على أنواع النفط والزيوت المعدنية المصافة أو
الممعتمدة للنارارة وفي ٤ رجب ١٣٥٩ الموافق ٨ غشت ١٩٤٠ باحداث
اداءات جديدة عن الاستهلاك الداخلي لبعض المنتوجات النفطية تلك
الظهاير الشريفة المغيرة أو المتممة بالنصوص المowالية لها ولا سيما
الظهاير الشريفة الصادرة في ١٨ رجب ١٣٥٩ الموافق ٢٢ غشت ١٩٤٠
وفي ١٧ ربیع الثاني ١٣٦٧ الموافق ٢٨ یبراير ١٩٤٨ وفي ١٤ شعبان
١٣٧٢ الموافق ٢٩ ابریل ١٩٥٣

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 173-56 الصادر في 22 ذي الحجة 1375 الموافق 31 يوليوز 1956 بتحديد مقدار الاداءات المستخلصة عن الاستهلاك الداخلي المطبق على المنتوجات النفطية حسبما وقع تغييره باظهيرين الشرقيين رقم 57-048 الصادر في 23 رجب

الفصل الثاني - تطبيق مقتضيات ظهرنا الشريف هذا ابتداء من 25 ديسمبر 1961 والسلام

وحرر بالرياط في ١٦ صفر ١٣٨٢ موافق ١٩ يوليو ١٩٦٢